

# الاحتجاج بالاستصحاب وأثره

إعداد المحاضر بقسم الفقه والأصول

الشيخ / أحمد بن عبد الله بن محمد الزرعي



الحمد لله وحده وبعد :

فان أصول الشرع التى يرجع اليها المجتهد فى أخذ الأحكام :  
القرآن الكريم لأنه أساس الدين ووحى الله وكلامه المبين.  
فان لم يجد فى القرآن كان النظر فى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنها بيان  
التنزيل.

فاذا لم يظفر بشئ منها رجع الى اجماع الأمة المسلمة من أهل الحل والعقد فان وجده  
اعتمد عليه، وإلا رجع - فى الحادثة - الى ما يصح الحاقها به مما نص عليه فألحقها به - وهذا  
هو القياس.

فان لم يجد أخذ حكمها من استصحاب الحال فى النفى والاثبات فان كان التردد فى  
زواله فالأصل بقاءه، وان كان التردد فى ثبوته فالأصل عدمه - وبحسنا هذا يتعلق بالأصل  
الخامس منها وهو «الاستصحاب» وقد رتبته - بعد المقدمة - على خمسة فصول، وخاتمة.

الفصل الأول	: معنى الاستصحاب
الفصل الثانى	: أنواع الاستصحاب
الفصل الثالث	: بيان محل النزاع فى الاستصحاب
الفصل الرابع	: أثر الاستصحاب
الفصل الخامس	: حكم الاستصحاب من حيث التعارض
الخاتمة	: فى نتائج البحث

## الفصل الأول : معنى الاستصحاب

الاستصحاب لغة: طلب الصحة، قال ابن فارس «الصاء والحاء والباء أصل واحد يدل على مقارنة شئ ومقاربتة» اهـ

ومن الباب أصحابه الشئ جعله له صاحباً، واستصحبه الكتاب وغيره: حمله صحبته، وكل شئ لازم شيئاً فقد استصحبه<sup>(١)</sup>.

وأما في اصطلاح الأصوليين فعرفه الجرجاني بأنه «إبقاء ما كان على ما كان عليه لانعدام المغير»<sup>(٢)</sup>.

وعرفه أبو الحسين البصرى بقوله «أن يكون الحكم ثابتاً في حالة من الحالات ثم تتغير الحالة فيستصحب الانسان ذلك الحكم بعينه مع الحالة المتغيرة»<sup>(٣)</sup>.

وعرفه القرافي بأنه «اعتقاد كون الشئ في الماضي أو الحاضر يوجب ظن ثبوته في الحالة أو الاستقبال»<sup>(٤)</sup>.

وعرفه ابن القيم بأنه «استدامة اثبات ما كان ثابتاً أو نفي ما كان منقياً»<sup>(٥)</sup>.

وهذه العبارات تؤدي معنى واحداً - عند التحقيق - وهو استبقاء الحكم الذي ثبت في الماضي قائماً في الحال حتى يوجد دليل يغيره، الا أن تعريف ابن القيم أعم فقد تناول صورة أخرى وهي نفي ما كان منقياً.

---

(١) معجم مقاييس اللغة (٣/٣٣٥) المصباح المنير (١/٣٥٧)

(٢) التعريفات للجرجاني ص ١٤

(٣) المعتمد لابن الحسين (٢/٨٨٤)

(٤) شرح تنقيح الفصول ص ٤٤٧ ووافقه الطوفي على ذلك في شرح الروضة (٢/٤٠٩) مخطوط.

(٥) اعلام الموقعين (١/٣٣٩)

ووجه تسميته بذلك: هو أن المستدل يجعل الحكم الثابت في الماضي مصاحبا للحال،  
ويجعل الحال مصاحبا للحكم، فالسين فيه للطلب، ومعناه أن المناظر يطلب الآن صحبة  
مامضى<sup>(٦)</sup>.



---

(٦) كشف الأسرار (٣/٣٧٧) تسهيل الوصول للمحلاوى ص ٢٣٧

## الفصل الثاني : أنواع الاستصحاب

للاستصحاب صور :

أحدها : استصحاب براءة الذمة حتى يدل دليل شرعى عليه. نحو أن يقال: الأصل براءة الذمة فمن ادعى منعها بالوتر أو بالكفارة أو بركاة الحل فعلية الدليل<sup>(٧)</sup>. وهذا صحيح باجماع أهل العلم، حكى ذلك أبو يعلى الحنبلى<sup>(٨)</sup>. وقال أبو الخطاب: وقد أوما أحمد - رضى الله عنه - فيمن أكل في رمضان لا كفارة عليه<sup>(٩)</sup>.

الثانية : استصحاب حكم دل الشرع على ثبوته ودوامه لوجود سببه المثبت له كالملك عند جريان القول المقتضى له، وشغل الذمة حتى يوجد ما يفرغها بأداء الدين إن كانت مشغولة بدين، أو بأداء قيمة المتلف إن كانت مشغولة باتلاف، ودوام الحل في المنكوحة بعد تقرير النكاح<sup>(١٠)</sup>. قال الزركشى: وهذا النوع لا خلاف في وجوب العمل به الى أن يثبت معارض<sup>(١١)</sup>.

الثالثة : استصحاب دليل الشرع كاستصحاب النص حتى يرد الناسخ ، واستصحاب العموم حتى يرد المخصص، كالبينة الدالة على شغل الذمة حتى تثبت البراءة، ودوام الملك حتى يثبت انتقاله<sup>(١٢)</sup>.

وهذا النوع معمول به اجماعا، قاله الزركشى<sup>(١٣)</sup>. وقد اختلف في تسمية هذا النوع بالاستصحاب فأثبتته جمهور الأصوليين ومنعه المحققون منهم إمام الحرمين في

---

(٧) انظر: المستصفى ص ٢٣٠، واللمع للشيرازى ص ٧٢ ومسودة آل تيمية ص ٤٨٩

(٨) العدة (٧٢/١)

(٩) راجع التمهيد لأبى الخطاب الورقة ١٩٨ مخطوط

(١٠) المستصفى ص ٢٣١، اعلام الموقعين (٢٣٩/١)

(١١) ارشاد الفحول للشوكانى ص ٢٣٨

(١٢) المستصفى ص ٢٣١، أصول الشنقيطى ص ١٦٠

(١٣) انظر: ارشاد الفحول ص ٢٣٨

البرهان<sup>(١٤)</sup>، وابن السمعاني في القواطع، لأن ثبوت الحكم فيه من ناحية اللفظ ،  
لا من ناحية الاستصحاب<sup>(١٥)</sup>.

الرابعة : استصحاب الحكم العقلي الى أن يرد الدليل الشرعى وهذا مذهب المعتزلة، إذ  
العقل يحكم عندهم في بعض الأشياء الى أن يرد دليل الشرع، ولا خلاف بين  
أهل السنة في الغائه<sup>(١٦)</sup>.

الخامسة : استصحاب حكم الاجماع في محل الخلاف وهو أن تجمع الأمة على حكم في حالة  
ثم تتغير صفة المجمع عليه فيختلفون فيه فيستدل من لم يغير الحكم باستصحاب  
الحال كقول الظاهرية:  
يجوز بيع أم الولد، لأن الاجماع منعقد على جواز بيع هذه الجارية قبل الاستيلاء  
فنحن على ذلك الاجماع بعد الاستيلاء<sup>(١٧)</sup>.



---

(١٤) راجع البرهان (١١٣٦/٢)

(١٥) راجع قواطع الأدلة (١١/٢) وما بعدها) مخطوط

(١٦) انظر: الملل والنحل للشهرستاني (١/٥٣ - ٦١) ارشاد الفحول ص ٢٣٨

(١٧) انظر: العدة الورقة ١٩٢ مخطوط ، ارشاد الفحول ص ٢٣٨

## الفصل الثالث : بيان محل النزاع في الاستصحاب

ومحل النزاع في هذه المسئلة: هو في استصحاب حكم الاجماع في محل الخلاف كما حرره السمعاني وغيره وقد اختلف في كونه حجة، على ثلاثة مذاهب:

**المذهب الأول :** أنه حجة مطلقا، وهو قول أبي ثور وداود الظاهري ومالك والمشهور من قولي الشافعي، وأخذ به المزني وابن سريج والصيرفي، ومن الحنابلة ابن حامد وابن شاقلا ومجد الدين بن تيمية والطوفي وابن القيم، واختاره الرازي الشافعي والآمدي وابن الحاجب المالكي وغيرهم<sup>(١٨)</sup>.

قال الجويني :

ثم هؤلاء اختلفوا فذهب بعضهم الى أنه دليل بنفسه، ولكنه مؤخر عن الأقيسة، وهو آخر متمسك الناظر، وقال قائلون لا يستقل الاستصحاب دليلا، ولكن يسوغ الترجيح به<sup>(١٩)</sup>.

---

(١٨) راجع :

- التمهيد لأبي الخطاب الورقة ١٩٨ مخطوط .
- شرح الروضة للطوفي (٤١٤/٢) مخطوط .
- شرح ألفية البرماوى الورقة ٣٤٠ مخطوط .
- شقائى الرضى الناظر للكتانى الورقة ٩٠ مخطوط .
- التحرير للمرداوى ص ١٣٨ مخطوط .
- المحصول للرازي (١٤٨/٦)، قواطع الأدلة للسمعاني (١١/٢) وما بعدها مخطوط .
- مختصر ابن الحاجب وشرحه للمعتمد (٢٨٤/٢) .
- مسودة آل تيمية ص ٣٤٣ .
- اعلام الموقعين (٣٤١/١) ، (٣٤٣) .
- الأحكام للآمدي (١٣٦/٤) .
- ارشاد الفحول ص ٢٣٨ .
- (١٩) البرهان (١١٣٥/٢) .



المذهب الثاني : أنه ليس بحجة مطلقا وهو قول القاضي أبي يعلى<sup>(٢٠)</sup> ونسبه أبو الخطاب إلى أكثر المحققين من الفقهاء والمتكلمين<sup>(٢١)</sup> واختاره الغزالي وابن قدامة<sup>(٢٢)</sup>.

المذهب الثالث : أنه حجة للدفع دون الإثبات وذهب إليه المحققون من أصحاب أبي حنيفة، حتى قالوا إن حياة المفقود بالاستصحاب تصلح حجة لبقاء ملكه، لا، لإثبات الملك في مال مورثه<sup>(٢٣)</sup>.

## (الأدلة)

استدل القائلون بأنه حجة بالنص والاجماع والمعقول.  
أما النص فقوله تعالى (وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَقَضَتْ غَزَاهُمْ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ)<sup>(٢٤)</sup>. فدل على أن ما ثبت بالاجماع لا يجوز نقضه<sup>(٢٥)</sup>.

وقوله صلى الله عليه وسلم «إذا وجد أحدكم في بطنه شيئا فأشكل عليه أخرج منه شيء أم لا؟ فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا»<sup>(٢٦)</sup>.

ووجه الدلالة: أنه حكم باستدامة الوضوء عند الاشتباه وهو عين الاستصحاب<sup>(٢٧)</sup>.

وأما الاجماع فانه إذا تيقن بالوضوء ثم شك في الحدث جاز له أداء الصلاة ولم يكن الوضوء، ولو تيقن بالحدث ثم شك في الوضوء يبقى الحدث<sup>(٢٨)</sup>.

---

(٢٠) العدة الورقة ١٩٢ مخطوط

(٢١) التمهيد لأبي الخطاب الورقة ١٩٨ مخطوط

(٢٢) المستصفى ص ٢٣٢، روضة الناظر ص ٨٠

(٢٣) راجع: أصول السرخسي (١١٦/٢ - ١١٧) تأسيس النظر ص ١٠،

التلويح على التوضيح (١٠١/٢ - ١٠٢) كشف الأسرار (٣٧٨/٣)

(٢٤) سورة النحل آية ٩٢

(٢٥) التمهيد لأبي الخطاب الورقة ١٩٩ مخطوط

(٢٦) أخرجه مسلم من طريق أبي هريرة

(٢٧) التمهيد لأبي الخطاب الورقة ١٩٩ مخطوط

(٢٨) كشف الأسرار (٣٧٩/٣)

وكذا قولنا : أجمعنا على أن هذا مالك للصيد قبل الاحرام فيستصحب حكم الملك بعد الاحرام، وهذا كله استصحاب<sup>(٢٩)</sup>.

وأما المعقول : فان تبدل حال المجمع على حكمه أولا كتبدل زمانه ومكانه وشخصه، وتبدل هذه الأمور وتغيرها لا يمنع استصحاب ما ثبت له قبل التبدل فكذلك تبدل وصفه وحاله لا يمنع الاستصحاب حتى يقوم دليل على أن الشارع جعل ذلك الوصف الحادث ناقلا للحكم مثبتا لضده كما جعل الدباغ ناقلا لحكم نجاسة الجلد، وتخليل الخمرة ناقلا للحكم بتحريمها وحينئذ يكون معارضا في الدليل لا قادحا في الاستصحاب<sup>(٣٠)</sup>.

واستدل القائلون بالمنع مطلقا بأن الاجماع انما دل على دوامها حال العدم فأما مع الوجود فهو مختلف فيه، ولا اجماع مع الاختلاف.

واستصحاب الاجماع عند انتفاء الاجماع محال، لأن كل دليل يضاده نفس الخلاف لا يمكن استصحابه معه، والاجماع يضاده نفس الخلاف فلا يمكن كذلك.

ونوقش هذا الدليل: بأن غاية ما فيه أنه لا اجماع في محل النزاع وهذا حق، ونحن لم ندع الاجماع في محل النزاع بل استصحبنا حال المجمع عليه حتى يثبت ما يزيله وهو ما ندعيه<sup>(٣١)</sup>.

واستدل أصحاب المذهب الثالث بأن الدليل الموجب للحكم لا يدل على البقاء، وهذا ظاهر ضرورة أن بقاء الشيء غير وجوده لأنه عبارة عن استمرار الوجود بعد الحدوث وربما يكون الشيء موجبا لحدوث الشيء دون استمراره.

وأجيب، أن اريد عدم الدلالة بطريق القطع فلا نزاع، وإن أريد بطريق الظن فممنوع، ودعوى الضرورة والظهور في محل النزاع غير مسموع خصوصا فيما يدعى الخصم بداهة نقيضه، وأيضا لا ندعى أن موجب الحكم يدل على البقاء بل إن سبق الوجود مع عدم ظن المنافي المدافع يدل على البقاء بمعنى أنه يفيد ظن البقاء، والظن في الفقه واجب الاتباع<sup>(٣٢)</sup>.

(٢٩) أنظر شرح الروضة للطوفي (٤١٤/٢) مخطوط

(٣٠) اعلام الموقعين (٣٤٣/١) وما بعدها

(٣١) أنظر: المستصفي ص ٢٣٢ - ٢٣٣، روضة الناظر ص ٨٠ - ٨١، أعلام الموقعين (٣٤١/١ - ٣٤٢)

(٣٢) أنظر: التلويح على التوضيح (١٠٢/٢)

والراجع في المسئلة: أن الاستصحاب حجة مطلقا لقوة أدلته، ولأنه لو لم يكن حجة لما بقيت الأحكام الشرعية الثابتة بالدليل الشرعى الى الآن بعد وفاته عليه السلام لعدم وجود ما يزيلها فبقاؤها باستصحاب الحال (٣٣).

هذا ما يتعلق بالاستصحاب المستقيم، وهو ثبوت أمر في الثاني لثبوته في الأول.

أما الاستصحاب المقلوب فهو ثبوت أمر في الأول لثبوته الثاني. ومثاله:  
لو قيل هذا الكيل هو الذى يكال به على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أولا؟  
فيقال : نعم، إذ الأصل موافقة الماضى للحال.

لكن الاستدلال به خفى. قال السبكي: لأنه لم يقل به الأصحاب إلا في مسئلة واحدة، وهو ما إذا اشترى شيئا فادعاه غيره وأخذه بحجة مطلقة ثبت له الرجوع بالثمن على البائع عملا باستصحاب الملك الذى ثبت قيا قبل، لأن البيئة لا توجد الملك بل تظهره فيجب أن يكون سابقا على اقامتها ويقدر زمان لطيف له.

ويحتمل انتقال الملك من المشتري الى المدعى لكنهم استصحبوا مقلوبا وهو عدم الانتقال عنه فيما مضى.

قال ابنه تاج الدين: وقيل أيضا على وجه ضعيف فيما إذا وجدنا ركازا ولم ندر هل هو جاهلي أو اسلامي؟ فانه يحكم بأنه جاهلي.

ولو كان المغصوب باقيا وهو أعور مثلا، فقال الغاصب: هكذا غصبتة فالقول قول الغاصب صرح به أبو حامد الشافعى وغيره - فهذا استصحاب مقلوب (٣٤).

قال البرماوى :

واعترض على الشيخ - يعنى السبكي - بأنهم قالوا به - يريد أصحاب الشافعى - في صور كثيرة منها: لو قذفه فزنا المذدوف، سقط الحد عن القاذف (٣٥).

---

(٣٣) راجع تسهيل الوصول للمحلاوى ص ٢٣٧

(٣٤) انظر: تيسير الوصول شرح لب الأصول ص ٢٣٦ مخطوط، الأشباه والنظائر للسيوطى ص ٧٦

(٣٥) شرح ألفية البرماوى الورقة ٢٣٤ مخطوط

## الفصل الرابع : أثر الاستصحاب

### المبحث الأول : أثره في الأحكام :

- تفرع عن القول بالاستصحاب فروع كثيرة منها :
- (١) أن القطع يتعلق بسرقة ما أصله على الاباحة (عند الشافعي) كالخطب والحشيش والمعادن<sup>(٣٦)</sup> استصحابا لعموم قوله تعالى  
(وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا)<sup>(٣٧)</sup>.
  - (٢) أنه يجب القطع بسرقة الأشياء الرطبة كالطعام والفواكه والمائعات (عند الشافعي) استصحابا لعموم آية السرقة<sup>(٣٨)</sup>.
  - (٣) أنه يجب القطع على الزوج بسرقة مال زوجته (عند الشافعي) استصحابا لعموم آية السرقة<sup>(٣٩)</sup>.
  - (٤) أن الصلح على الانكار باطل (عند الشافعي) لأن الأصل براءة الذمة<sup>(٤٠)</sup>.
  - (٥) لو استأجر الصبي مدة يبلغ فيها بالسن فإن الاجارة لا تصح في المدة الواقعة بعد البلوغ - كذا قاله الرافعي - لأن الأصل بقاء الحجر<sup>(٤١)</sup>.
  - (٦) إذا فوض الطلاق إلى زوجته فاتفقا على التطلق لكن قال الزوج: انه تأخر عن الفور، وأنكرت، صدق الزوج، وعلمه الرافعي بأن الأصل بقاء النكاح<sup>(٤٢)</sup>.
  - (٧) أن الدية لا تكمل في الشعور الخمس وهي، شعر الرأس، واللحية، والحاجين، والأهداب،

(٣٦) تخریج الفروع للزنجانی ص ١٨٦

(٣٧) سورة المائدة آية ٣٨

(٣٨) تخریج الفروع للزنجانی ص ١٨٧

(٣٩) تخریج الفروع للزنجانی ص ١٨٧

(٤٠) تخریج الفروع للزنجانی ص ٨٠، والوجیز للغزالی (١/١٧٨)

(٤١) التمهيد للأسنوی ص ٤٨٢

(٤٢) التمهيد للأسنوی ص ٤٧٩

والشاريين - بل حكومة عدل (عند الشافعي) لأن الأصل أن لا يجب كمال الدية باتلاف البعض<sup>(٤٣)</sup>.

٨ إذا شك هل وقع الرضاع المؤثر في التحريم مدة الحولين أو بعدها فلا تحريم في أصح قولى الشافعى لأن الأصل عدم التحريم<sup>(٤٤)</sup>.

٩ أنه لا يقضى على الناكل بمجرد نكوله بل يعرض اليمين على المدعى (عند الشافعى) استصحابا للبراءة الأصلية<sup>(٤٥)</sup>.

١٠ إذا تداعى رجلان دارا فى يد ثالث وأقام كل واحد منهما بينة على أن الملك فى جميع الدار له - تعارضت البينتان وتساقطتا وصار كلا بينة (عند الشافعى) وتقر الدار بيد الثالث تمسكا بالاستصحاب<sup>(٤٦)</sup>.

١١ أن الكلب المعلم إذا أكل من فريسته مرة واحدة لم تحرم تلك الفريسة (على أحد القولين عند الشافعى) استصحابا للحل الثابت قبل الأكل<sup>(٤٧)</sup>.

١٢ أن التدبير المطلق لا يمنع البيع (عند الشافعى) تمسكا بالأصل وهو حل البيع قبل التدبير<sup>(٤٨)</sup>.

١٣ إذا أكل آخر الليل وشك فى طلوع الفجر صح صومه لأن الأصل بقاء الليل<sup>(٤٩)</sup>.

١٤ إذا أكل آخر النهار بلا اجتهد وشك فى الغروب بطل صومه لأن الأصل بقاء النهار<sup>(٥٠)</sup>.

١٥ من تزوج وأحرم ولم يدر هل أحرم قبل تزويجه أو بعده صح نكاحه لأن الأصل عدم الاحرام<sup>(٥١)</sup>.

١٦ إذا شك فى الطاهر المغير للماء هل هو قليل أو كثير؟ فالأصل بقاء الطهورية<sup>(٥٢)</sup>.

(٤٣) تخريج الفروع للزنجاني ص ٨٢، الوجيز للغزالي (١/١٤٣)

(٤٤) التمهيد للأستوى ص ٤٨٠، الوجيز للغزالي (٢/١٠٥ - ١٠٦)

(٤٥) تخريج الفروع ص ٨٠ والأشباه والنظائر للسيوطى ص ٥٣

(٤٦) تخريج الفروع ص ٨١

(٤٧) تخريج الفروع ص ٨٠

(٤٨) تخريج الفروع ص ٨١، الوجيز للغزالي (٢/٢٨٢)

(٤٩) الأشباه والنظائر للسيوطى ص ٥١، والأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٥٨

(٥٠) الأشباه والنظائر للسيوطى ص ٥١، والأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٥٨

(٥١) الأشباه والنظائر للسيوطى ص ٥١

(٥٢) الأشباه والنظائر للسيوطى ص ٥١، والأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٥٧

- ١٧) تعاشر الزوجان مدة طويلة ثم ادعت الزوجة عدم الكسوة والنفقة فالقول قولها لأن الأصل بقاؤها في ذمته وعدم أدائها<sup>(٥٣)</sup>.
- ١٨) اختلف الزوجان في التمكين فقالت سلمت نفسي اليك من وقت كذا، وأنكر فالقول قول الزوج لأن الأصل عدم التمكين<sup>(٥٤)</sup>.
- ١٩) اشترى ماء وادعى نجاسته ليرده فالقول قول البائع، لأن الأصل طهارة الماء<sup>(٥٥)</sup>.
- ٢٠) اذا ادعت الزوجة امتداد الطهر وعدم انقضاء العدة صدقت ولها النفقة لأن الأصل بقاؤها<sup>(٥٦)</sup>.
- ٢١) من يتيقن النكاح وشك في الطلاق فالحكم بقاء النكاح<sup>(٥٧)</sup>.
- ٢٢) لومات شخص عن ابنين مسلم ونصراني فقال كل منهما: مات على ديني فأرثه ولا بينه لأحدهما فان عرف أنه كان نصراني صدق النصراني بيمينه لأن الأصل بقاء كفره<sup>(٥٨)</sup>.
- ٢٣) لو اختلفا في رؤية المبيع فالقول للمشتري لأن الأصل عدمها، ولو اختلفا في تغيير المبيع بعد رؤيته فالقول للبائع، لأن الأصل عدم التغيير<sup>(٥٩)</sup>.
- ٢٤) لو ادعى المالك أنها قرض والآخذ أنها مضاربة فالقول فيها قول الآخذ لأنها اتفقا على جواز التصرف له والأصل عدم الضمان<sup>(٦٠)</sup>.
- ٢٥) لو ثبت عليه دين باقرار أو بينة فادعى الأداء أو الإبراء فالقول للدائن لأن الأصل العدم<sup>(٦١)</sup>.
- ٢٦) لو اختلف الزوجان بعد الفقرة فقالت المرأة: قذفتني بعد الطلاق، فلا لعان، وقال الزوج بل قبله، فالقول قول الزوج لأن الأصل عدم الحد<sup>(٦٢)</sup>.
- 
- (٥٣) قواعد ابن عبد السلام (٤٦/٢)، الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٥٨
- (٥٤) الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٥٣، والأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٥٨
- (٥٥) الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٥٣
- (٥٦) الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٥٣، والأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٥٨
- (٥٧) البرهان للجويني (١١٣٨/٢)، قواعد ابن عبد السلام (٤٣/٢)
- (٥٨) نهاية المحتاج (٣٧١/٨)
- (٥٩) الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٦٣
- (٦٠) الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٦٢ - ٦٣
- (٦١) الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٦٣
- (٦٢) التمهيد للأسنوي ص ٤٧٨

## المبحث الثاني : أثره في الألفاظ

وكلما كان أصلا في الدلالة حمل اللفظ عليه حتى يقوم الدليل الناقل عنه، فاللفظ يحمل على حقيقته حتى يقوم دليل المجاز، وعلى العموم حتى يقوم دليل التخصيص، وعلى الافراد حتى يقوم دليل الاشتراك، وعلى الاستقلال بالدلالة حتى يقوم دليل الاضمار، وعلى الاطلاق حتى يقوم دليل التقييد، وعلى الترتيب الواقع حتى يقوم دليل التقديم والتأخير، وعلى التأسيس حتى يقوم دليل التأكيد، وعلى الأحكام حتى يقوم دليل النسخ، وعلى المعنى الشرعى حتى يقوم دليل اللغوى إذا كان اللفظ واردا من الشرع، أو بالعكس ان كان واردا من أهل اللغة، وعلى المعنى العرفى حتى يقوم دليل اللغوى كل ذلك عملا باستصحاب الحال الراجح، والعمل بالراجح متعين (٦٣).



---

(٦٣) راجع : شرح الروضة للطوفي (٤١٣/٢ - ٤١٤) مخطوط

## الفصل الخامس : حكم الاستصحاب من حيث التعارض

لا يخلو اما أن يعارضه أصل آخر، أو دليل ظاهر

### أ ) تعارضه مع أصل آخر

وليس المراد بتعارض الأصلين تقابلها، لأنه تناقض، وهو منتف بالاجماع بل المراد بالتعارض بحيث يتخيل المجتهد في ابتداء نظره تساويها فاذا حقق فكره رجع.

ثم تارة يجزم بأحد الأصلين، وتارة يجري الخلاف ويرجع بما عضده من ظاهر أو غيره.

#### ومن فروعه :

(١) اذا ادعى العنين الوطء في المدة وهو سليم الذكر والاشيين فالقول قوله قطعا مع أن الأصل عدم الوطء، لأن الأصل بقاء النكاح واعتضد بظاهره أن سليم ذلك لا يكون عنينا في الغالب<sup>(٦٤)</sup>.

(٢) لو ضرب الزوج زوجته وادعى نشوزها وادعت هي أن الضرب ظلم فقد تعارض أصلان عدم ظلمه، وعدم نشوزها.

قال ابن الرفعة: لم أرفيها نقلا، قال: والذي يقوى في ظني أن القول قوله لأن الشارع جعله وليا في ذلك<sup>(٦٥)</sup>.

(٦٤) انظر : الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٦٨

(٦٥) الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٧٢



## ب) تعارضه مع ظاهر آخر

وقد يتعارض أصل وظاهر ويختلف العلماء في ترجيح أحدهما بأمر خارج ولذلك أمثلة:

- (١) لو قذف مجهولا وادعى رقه فقولان:  
أصحها : أن القول قول القاذف، لأن الأصل براءة ذمته.  
والثاني: قول المقدوف، لأن الظاهر الحرية فانها الغالب في الناس<sup>(٦٦)</sup>
- (٢) من شك بعد الصلاة أو غيرها من العبادات في ترك ركن غير النية فالمشهور: أنه لا يؤثر، لأن الظاهر انقضاء العبادة على الصحة.  
والثاني: يقول الأصل عدم فعله<sup>(٦٧)</sup>
- (٣) المقبرة القديمة المشكوك في نبشها في تحريم الصلاة فيها قولان:  
أحدهما : التحريم، لأن الغالب على القبور النباش  
والثاني : الجواز، لأن الأصل الطهارة<sup>(٦٨)</sup>.



(٦٦) الاشباه والنظائر للسيوطي ص ٦٥

(٦٧) الاشباه والنظائر للسيوطي ص ٦٧

(٦٨) قواعد ابن عبدالسلام (٤٥/٢)

## الخاتمة

قلنا فيما تقدم :

ان الاستصحاب آخر مدار الفتوى، وبقاؤه حجة يفتح المجال أمام الفقهاء لاصدار فتاويهم في الوقائع (المسكوت عنها) ويذهب عنهم الحيرة والتوقف الى غير أمد باطل، فوجب استصحاب الحكم السابق للحادثة، سواء كان حكما عقليا، كما في النوع الأول، أو كان حكما شرعيا قرره الشريعة بدليل خاص كما في النوع الثاني، أو بدليل عام حتى يقوم المخصص كما في النوع الثالث، أو كان مجمعا عليه ثم طرأ الخلاف فيستصحب المجتهد حكمه السابق عندما يغلب على الظن عدم وجود المغير.

وقد توسع فيه الظاهرية مع انكارهم للقياس، مما يدل على مرونة الشريعة ووفائها بمتطلبات البشرية على تنوعها.

وبالله التوفيق ، وصلى اللهم على محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

## مراجع البحث

- (١) التمهيد في أصول لأبي الخطاب الحنبلي - مخطوط بالمكتبة الظاهرية بدمشق.
- (٢) الألفية في أصول الفقه وشرحها للبرماوى الشافعى - مخطوط بدار الافتاء السعودية.
- (٣) التحرير في أصول الفقه لعلاء الدين المرداوى - مخطوط بدار الافتاء السعودية.
- (٤) شرح الروضة في أصول الفقه لنجم الدين سليمان بن عبدالقوى الطوني - مخطوط بالحرم المكي.
- (٥) تيسير الوصول شرح لب الأصول لبرهان الدين ابراهيم بن على - مخطوط بجامع صنعاء.
- (٦) شقائق الروض الناظر لعلاء الدين العسقلاني - مخطوطة مصورة عن جامعة توننجن.
- (٧) العدة لأبي يعلى - مخطوط بدار الكتب المصرية.
- (٨) العدة لأبي يعلى - تحقيق أحمد سير المباركى. مؤسسة الرسالة سنة ١٤٠٠ هـ.
- (٩) البرهان لامام الحرمين الجوينى تحقيق عبدالعظيم الديب طبعة قطر سنة ١٣٩٩ هـ .
- (١٠) تخريج الفروع على الأصول لمحمود الزنجاني تحقيق محمد أديب الصالح - مؤسسة الرسالة.
- (١١) الأحكام لسيف الدين الآمدى تعليق عبدالرزاق عفيفى - مطبعة النور عام ١٣٨٧ هـ.
- (١٢) معجم مقاييس اللغة لأحمد بن فارس تحقيق عبدالسلام هارون
- (١٣) قواعد الأحكام في مصالح الأنام - لابن عبدالسلام السلمى
- (١٤) الوجيز في فقه فروع الشافعية لأبى حامد الغزالى
- (١٥) الأشباه والنظائر للسيوطى الشافعى
- (١٦) الأشباه والنظائر لابن نجيم الحنفى
- (١٧) روضة الناظر لابن قدامة المقدسى طبعة السلفية.
- (١٨) التمهيد للأسنوى تحقيق محمد حسن هيتو - مؤسسة الرسالة.
- (١٩) نهاية المحتاج لخير الدين الرملى.
- (٢٠) التوضيح لصدر الشريعة الحنفى وشرحه للتفتازانى مطبعة صبيح سنة ١٣٧٧ هـ . ١٩٥٧م.
- (٢١) كشف الأسرار من أصول البزدوى لعبدةالعزيز البخارى الحنفى
- (٢٢) أصول السرخسى تحقيق أبوالوفاء الأفغانى - دار الكتاب العربى ١٣٧٣ هـ . ١٩٥٤م.
- (٢٣) مختصر المنتهى لابن الحاجب وشرحه للعصدي تصحيح شعبان محمد اسماعيل مطبعة الفجالة.
- (٢٤) تأسيس النظر لأبى زيد الديبوس. مطبعة الامام.
- (٢٥) أصول الفقه للشنقيطى.

- (٢٦) ارشاد الفحول لمحمد بن علي الشوكاني - طبعة دار الفكر - الأولى -
- (٢٧) مسودة آل تيمية في أصول الفقه لمجد الدين ابن تيمية وولده عبدالحليم والحفيد تقي الدين  
تصحيح محي الدين بن عبد الحميد.
- (٢٨) اللع في أصول الفقه لأبي اسحق الشيرازي مطبعة صبيح بمصر.
- (٢٩) تسهيل الوصول للمحلاوي الحنفى
- (٣٠) اعلام الموقعين لابن القيم تحقيق طه عبدالرؤف سعد - دار الجيل عام ١٩٧٣م.
- (٣١) المستصفى من علم الأصول لأبي حامد الغزالي تصحيح محمد أبوالعلا - الطباعة الفنية  
١٣٩١ هـ . ١٩٧١م.
- (٣٢) المصباح المنير للفيومي تصحيح السقا - طبعة الحلبي سنة ١٣٦٩ هـ . ١٩٥٠م
- (٣٣) المحصول في أصول الفقه لفخر الدين الرازي تحقيق طه جابر العلواني - طبعة جامعة الامام محمد  
ابن سعود.
- (٣٤) شرح تنقيح الفصول لأحمد بن ادريس القرافي تحقيق طه عبدالرؤف سعد.
- (٣٥) التعريفات للجرجاني الحنفى مطبعة الدار التونسية.
- (٣٦) المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين البصرى تحقيق محمد حميد الله  
طبعة المعهد العلمى الفرنسى بدمشق سنة ١٣٨٥ هـ
- (٣٧) قواطع الأدلة لابن السمعاني مخطوط بدار الكتب المصرية.

